الأمم المتحدة



Distr.: General
19 May 2021
Arabic
Original: English

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 16 من قرار مجلس الأمن 2540 (2020) والفقرة 41 من قراره 2568 (2021). وهو يعرض مستجدات تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك ما يتعلق بولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الهامة التي طرأت في الصومال في الفترة من 10 شباط/فبراير إلى 7 أيار/مايو 2021.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

2 - ظل للمأزق السياسي الذي تشهده العملية الانتخابية تأثير على استقرار الصومال. وقد كثف الشركاء الدوليون جهودهم لمساعدة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على التغلب على حالة الجمود فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الانتخابي المبرم في 17 أيلول/سبتمبر 2020. واجتمعت لجنة تقنية مؤلفة من ممثلي حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في بيدواه بمنطقة باي في 16 شباط/فبراير، ووضعت مقترحات لتسوية القضايا محط الخلاف الثلاثة، وهي تشكيل هيئات إدارة الانتخابات، واختيار ممثلي "صوماليلاند"، وإدارة الانتخابات في منطقة جيدو بجوبالاند.

3 - وكان من المقرر في البداية عقد قمة تجتمع فيها حكومة الصومال الاتحادية مع الولايات الأعضاء في الاتحاد لإقرار تلك المقترحات بشكل نهائي في 18 شباط/فبراير، ولكنها لم تعقد بسبب الخلاف حول جدول الأعمال والمشاركة ومكان الانعقاد. وعلى إثر الجهود المكثفة التي بذلها الشركاء الدوليون، حل رؤساء جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد بمقديشو تمهيدا لعقد قمة مع القيادة الاتحادية في الفترة من 9 إلى 18 آذار/مارس. وبينما أبدى كل من جوبالاند وبونتلاند رغبة في توسيع جدول أعمال القمة، رفضت الحكومة الاتحادية وضع شروط مسبقة. وفي وقت لاحق، اجتمع رئيس الصومال، محمد عبد الله محمد



21-06162 (A) 210521 210521



"فارماجو"، وقادة ولاية جنوب غرب الصومال وهيرشابيل وغالمودوغ وحاكم إقليم بنادر يومي 22 و 23 آذار/مارس دون مشاركة جوبالاند وبونتلاند.

4 - وفي 27 آذار/مارس، التقى السيد فارماجو، بتيسير من الشركاء الدوليين، بقادة جميع الولايات الخمسة لإجراء مشاورات في جلسات مغلقة في 3 و 4 و 7 نيسان/أبريل بشأن جدول أعمال القمة. غير أن الاجتماع انتهى دون التوصل إلى اتفاق. وفي 7 نيسان/أبريل، أعلن وزير الإعلام الاتحادي عن انهيار المحادثات، متهما رئيسي بونتلاند وجوبالاند بعرقلتها. وردا على ذلك، أكد الرئيسان علنا استعدادهما للانخراط مجددا في المحادثات. وفي 10 نيسان/أبريل، حث الشركاء الدوليون القادة على استئناف الحوار، مؤكدين من جديد على أن إجراء عملية موازية أو إجراء انتخابات جزئية أو اتخاذ مبادرات جديدة تؤدي إلى تمديد الولايات أمور ستضر بالاستقرار في الصومال.

5 - وعقب انهيار المحادثات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، اجتمع مجلس الشعب في 12 نيسان/أبريل وأقر مشروع القانون الانتخابي الخاص المتعلق بالانتخابات الاتحادية الذي ينص على الاستعاضة عن اتفاق 17 أيلول/سبتمبر بعملية انتخابية تجرى في غضون سنتين على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، ويمدد فترتي ولاية البرلمان ورئيس الصومال بنفس المدة. وقد أجري التصويت بعد أن أعلن قائد شرطة بنادر، صادق عمر حسن "صادق جون"، أن الجلسة البرلمانية غير شرعية وحاول منع الوصول إلى مبنى البرلمان. وفي وقت لاحق، قام قائد الشرطة الاتحادية بفصله.

6 - ووقع السيد فارماجو على مشروع القانون الانتخابي الخاص ليصبح قانونا في 13 نيسان/أبريل. وفي 19 نيسان/أبريل، توجه في زيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ليلتقي برئيس الاتحاد الأفريقي، فيليكس تشيسيكيدي، وطلب إلى الاتحاد الأفريقي أن يضطلع بدور قيادي في تيسير عملية اتصالات يملك الصوماليون زمامها ويقودونها تفضي إلى إجراء انتخابات. وفي 8 أيار/مايو، عين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي رئيس غانا السابق، جون درامانى ماهاما، ممثلا ساميا لشؤون الصومال.

7 - وفي 20 آذار/مارس، أنشئ منتدى الإنقاذ الوطني من قبل مجموعة من شخصيات المعارضة، تضم أعضاء ائتلاف مرشحي الانتخابات الرئاسية ورئيسا بونتلاند وجوبالاند ورئيس مجلس الشيوخ، بهدف ضمان إجراء انتخابات قائمة على توافق الآراء والوحدة الوطنية وحماية الاستقرار والأمن في البلد. وقد رفض المنتدى بشدة قانون 13 نيسان/أبريل وواصل الدعوة إلى الحوار.

8 - وفي خضم التوترات السياسية المتصاعدة، اندلع القتال في مقديشو في 25 نيسان/أبريل بين قوات الأمن الموالية للحكومة الاتحادية وأفراد عسكريين تربطهم صلات بالمعارضة. وفي 26 نيسان/أبريل، دعا رئيس الوزراء، محمد حسين روبلي، إلى وقف إطلاق النار في مقديشو، ودعا إلى الحوار من أجل إعادة استتباب الأمن في المدينة. وفي 27 نيسان/أبريل، أدلى السيد روبلي ورؤساء غالمودوغ وهيرشابيل وولاية جنوب غرب الصومال ببيانات منفصلة، عارضوا فيها تمديد الولايات الاتحادية ودعوا إلى العودة إلى الحوار على أساس اتفاق 17 أيلول/سبتمبر.

9 - وفي 27 نيسان/أبريل، خاطب السيد فارماجو الأمة قائلا إنه سيعمل مع مجلس الشعب في 1 أيار/مايو "للحصول على تأييده" من أجل إجراء انتخابات تقوم بشكل صرف على أساس اتفاق 17 أيلول/سبتمبر والتوصيات الصادرة في 16 شباط/فبراير عن اللجنة التقنية في بيدواه. وفي 28 نيسان/أبريل، التقى السيد روبلي برئيسي غالمودوغ وهيرشابيل وممثلي ائتلاف مرشحي الانتخابات الرئاسية لمناقشة

سبل تخفيف حدة التوتر في مقديشو. وفي 1 أيار/مايو، ألغى مجلس الشعب، خلال دورة استثنائية، مشروع القانون الانتخابي الخاص، وعاد بحكم الواقع إلى اعتماد اتفاق 17 أيلول/سبتمبر أساسا للعملية الانتخابية. وفي خطاب أمام مجلس الشعب، عهد السيد فارماجو بمسؤولية تنظيم العملية إلى رئيس الوزراء.

10 - وفي 2 أيار/مايو، رحب ائتلاف مرشحي الانتخابات الرئاسية بالدور القيادي للسيد روبلي في تنفيذ الاتفاق الانتخابي وإدارة الأمن الانتخابي. وحثه على التزام الحياد والعمل على إجراء العملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن على نحو يتسم بالمصداقية والشفافية. وفي اليوم نفسه، وجه السيد روبلي دعوات إلى الموقعين على اتفاق 17 أيلول/سبتمبر لحضور اجتماع تشاوري في 20 أيار/مايو، بعد شهر رمضان، لتجاوز المأزق الانتخابي. وفي 3 أيار/مايو، أكد النائب الأول لرئيس جوبالاند، محمود سيد عدن، أن جوبالاند ستشارك في اجتماع 20 أيار/مايو.

11 - وفي 5 أيار/مايو، توصل السيد روبلي وائتلاف مرشحي الانتخابات الرئاسية المعارض، بعد إجراء مشاورات لتسوية التحديات الأمنية المتصلة بالأزمة السياسية الراهنة، إلى اتفاق من 10 نقاط بشأن فض الاشتباك بين القوات المسلحة المتنازعة وعودتها إلى قواعدها.

12 - وفي تطور منفصل، قام وزير الأمن في جوبالاند، عبد الرشيد حسن عبد النور "جانان"، في 24 آذار/مارس، بتسليم نفسه إلى كبار المسؤولين الحكوميين الاتحاديين في بلد حاوه في منطقة جيدو. وقام رئيس جوبالاند على الفور بإعفاء الوزير من مهامه في الولاية. وأفيد لاحقا بأن محكمة بنادر الإقليمية أسقطت في 23 آذار/مارس، بناء على توصية من المدعي العام، التهم السابقة الموجهة إلى الوزير بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والاعتقال التعسفي والفساد.

13 - وفي 6 أيار/مايو، أعلنت الحكومة الاتحادية استئناف العلاقات الدبلوماسية مع كينيا، بتيسير من قطر. وأحاطت وزارة الخارجية الكينية علما بهذا الإعلان، معربة عن أملها في "المضي في تطبيع العلاقات في مجالات التجارة والاتصالات والنقل والعلاقات بين الشعبين والتبادل الثقافي".

باء - التطورات الأمنية

14 - ظلت الحالة الأمنية متسمة بالتقلب، حيث سجل في المتوسط وقوع 275 حادثا في الشهر. ولا تزال حركة الشباب مسؤولة عن معظم الحوادث، بالاعتماد أساسا على هجمات الكر والفر التي تستهدف قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وكانت أكثر المناطق تأثرا هي بنادر وشبيلي السفلى وشبيلي الوسطى.

15 - واحتفظت حركة الشباب بقدرتها على التسلل إلى مقديشو وتنفيذ هجمات ذات أهداف بارزة. ففي 13 شباط/فبراير، فجرت بالقرب من البرلمان في مقاطعة وابيري مركبة مفخخة انتحارية بعد أن اخترقت نقطة تفتيش أمنية بالقوة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص. وفي 5 آذار/مارس، استهدفت مركبة مفخخة انتحارية أخرى مطعما يقبل على ارتياده المسؤولون الحكوميون وأفراد قوات الأمن في مقاطعة حمر جاجاب. وانهار مبنى مجاور نتيجة للانفجار مما أسفر عن مصرع ما لا يقل عن 10 أشخاص وإصابة 30 آخرين. وفي 28 نيسان/أبريل، فجرت مركبة مفخخة انتحارية أخرى خارج مقر فيلق الاحتجاز في مقاطعة داركنلي، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة 15 آخرين. واعترضت قوات الأمن ما لا يقل عن ثلاث مركبات مفخخة انتحارية في شبيلي السفلى في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل كانت متجهة إلى

مقديشو وفقا لما أفيد به. وفي 23 شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن شخصا يشتبه في أنه عضو في حركة الشباب ألقى حزاما ناسفا بالقرب من مركز للشرطة في مقاطعة حمر وين في مقديشو بعد أن اعترضته قوات الأمن، مما أسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص، من بينهم قائد في مركز الشرطة. وفي 3 نيسان/أبريل، فجر جهاز متفجر محمول يدوي الصنع داخل مطعم في مقاطعة شانغاني، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة أربعة آخرين.

16 - وفي 4 آذار/مارس، هاجمت حركة الشباب سجن بوصاصو المركزي في بونتلاند واقتحمته ثم أفرجت عن جميع السجناء البالغ عددهم 337 سجينا (من بينهم 10 نساء) منهم 140 سجينا بتهمة ارتكاب جرائم مرتبطة بالتطرف. وقتل اثنان من أفراد فيلق الاحتجاز وسبعة من جنود قوات الأمن في بونتلاند، وأصيب شخصان، منهما قائد السجن.

17 - واستهدف مطار آدم عدي الدولي، الذي يستضيف الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي والبعثات الدبلوماسية، بهجومين في 9 آذار/مارس و 26 آذار/مارس أطلقت في كل منهما ست قذائف هاون. وأصابت القذائف معسكر قيادة قوة بعثة الاتحاد الأفريقي، مما أدى إلى إصابة جنديين. واستهدفت فيلا صوماليا في مقديشو أيضا بنيران غير مباشرة في 21 نيسان/أبريل، غير أن المبنى الحكومي لم يتعرض للإصابة. وظل الهدفان الرئيسيان للهجمات هما بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن المحلية في مناطق جوبا السفلى وشبيلي الوسطى وهيران وباكول وجيدو ومودوغ.

18 - وفي شبيلي السفلى، نفذت حركة الشباب في 3 نيسان/أبريل هجومان معقدان ومنسقان على قواعد الجيش الوطني الصومالي في بلدتي باريري وأوديغلي، في مقاطعة أفغوي. وبدأ الهجومان بتفجير مركبتين مفخختين انتحاريتين أسفر عن مقتل نحو 20 جنديا من الجيش الوطني الصومالي وإصابة 45 آخرين. وأظهر الهجومان أن حركة الشباب لا تزال قادرة على تجنيد وتجهيز ونقل القوات خفية، على الرغم من العمليات الأمنية المتواصلة. وفي باكول، أفادت التقارير أن هجوما نفذ في 5 آذار/مارس باستخدام جهاز متفجر محمول يدوي الصنع، على مقربة من مركز شرطة في بلدة واجد، أسفر عن إصابة أربعة أشخاص. وفي 10 نيسان/أبريل، استهدف هجوم نفذ باستخدام جهاز متفجر محمول يدوي الصنع آخر في مطعم في بيدواه حاكم منطقة باي الذي نجا من الهجوم. وأفيد عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة 11 آخرين.

19 - ووردت أنباء عن أنشطة لعناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة باري، حيث استهدفت قوات بونتلاند بهجوم بواسطة جهاز متفجر يدوي الصنع في مقاطعة قندلا في 3 نيسان/أبريل. وأفيد عن مقتل جنديين من جراء ذلك. وأدت العمليات الأمنية في المنطقة إلى نشوب اشتباكات مع عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في 4 و 5 نيسان/أبريل، أدت إلى وقوع خسائر في كلا الجانبين لم يتم التحقق منها.

20 - وفي 19 شباط/فبراير، أدت الاشتباكات المسلحة التي نشبت بين قوات الأمن الموالية لمرشحي الانتخابات الرئاسية المعارضين والقوات الحكومية في مقاطعة بونديري، والتي تخللت أيضا الاحتجاجات التي نظمت في مقاطعة واداجير بالقرب من مطار آدم عدي الدولي، إلى مقتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين وسقوط قذيفة داخل المطار. وأدى الانفجار الذي نجم عن ذلك إلى اندلاع حريق وإلحاق أضرار بالمتاجر القريبة من محطة المطار التجارية، ولم يبلغ عن وقوع ضحايا.

21 - وفي 25 نيسـان/أبريل، وقعت اشـتباكات مسـلحة أخرى بين قوات الأمن الحكومية وقوات الأمن الموالية للمعارضـة في مناطق مختلفة في مقديشو، مما أدى إلى تشريد السكان. وبدأت الاشتباكات بعد أن تحركت القوات الموالية للمعارضـة في اتجاه العاصـمة من شـبيلي الوسـطى واتخذت مواقع لها في مناطق مختلفة. وفي 5 أيار/مايو، توصلت الحكومة الاتحادية والمعارضة إلى اتفاق لفض الاشتباك.

جيم - التطورات الاقتصادية

22 - اسـتنادا إلى الاتجاهات المشـهودة خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، يتوقع أن يتعافى الاقتصـاد من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل متواضـع، حيث يقدر أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 2,9 في المائة في عام 2021. غير أن هذا التعافي يمكن أن يعوقه ارتفاع الإصـابات بفيروس كوفيد-19 أو الوضـع السياسـي أو تجدد موجة غزو الجراد. وفي أعقاب الركود الاقتصـادي في عام 2020 والانتعاش المتواضع المتوقع في عام 2021، ينتظر أن ترتفع النسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط الفقر في الصومال إلى 71 في المائة من مجموع السكان في عام 2021.

23 - وأدى تراجع الإيرادات المحلية وانخفاض دعم الميزانية المقدم من الشـركاء الدوليين بسـبب الأزمة السـياسـية إلى عجز شـهري يتراوح بين 6 و 7 ملايين دولار في الميزانية الاتحادية لعام 2021 منذ شباط/فبراير، مما يضع تحديات جسيمة أمام تنفيذ الميزانية.

24 - واتسم القطاع المالي باستقرار في الودائع المصرفية وسجل زيادات في التحويلات المالية الرسمية، على الرغم من أن التقديرات تشير إلى انخفاض التدفقات غير الرسمية الواردة. واستمرت الجهود الرامية إلى تسـخير الخدمات النقدية المتنقلة لتعميق وسـاطة القطاع المالي. ففي 27 شـباط/فبراير، أعلن مصـرف الصـومال المركزي أن أول رخصـة للخدمات النقدية المتنقلة في البلد سـتمنح لشـركة هورمود للاتصـالات، مما سـيسـهم في إضـفاء الطابع الرسـمي على نظام المدفوعات الرقمي في الصـومال من أجل اندماجه في النظام المالي العالمي.

25 - وقدرت دراسـة استقصـائية ثانية مشتركة بين البنك الدولي ومؤسـسـة التمويل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية أجريت في كانون الثاني/يناير، بالتعاون مع وزارة التجارة والصـناعة الاتحادية وغرفة التجارة والصـناعة، أن أثر الجائحة قد خف مقارنة بشـهر تموز/يوليه 2020، على الرغم من أن أنشـطة السـوق لا تزال دون مسـتويات عام 2020. واعتبر حوالي 68 في المائة من المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسطة الحجم أن الحصول على الائتمانات تعترضـه القيود. وقد أجريت الدراسة الاستقصائية في خمس مدن (بيدواه، وبلدوين، وبوصـاصـو، وكيسـمايو، ومقديشـو)، وشـارك فيها أكثر من 500 مؤسـسـة صـغيرة ومتوسطة الحجم يعمل لديها خمسة موظفين أو أكثر.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - دعم تعزيز النظام الاتحادي

الاستعدادات لإجراء الانتخابات

26 - واصلت الأمم المتحدة تقييم خطط فريق تنفيذ الانتخابات الاتحادية ولجنة تسوية المنازعات الانتخابية واحتياجاتهما التشغيلية. ويهدف هذا التقييم إلى ضمان الاتساق بين الخطط الانتخابية الراهنة والميزانية الانتخابية التي وضعت في كانون الثاني/يناير 2021.

27 - وأنشأت أمانة فرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات آلية تنسيق منتظمة على المستوى التقني لضمان اطراد زخم الأعمال التحضيرية لأمن الانتخابات. ويواصل فريق الدعم الانتخابي المتكامل، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وشرطة بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي وأكاديمية فولكي برنادوت السويدية التخطيط لإنشاء اثني عشر مركزا للعمليات المشتركة في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد وفي بنادر، مع استئناف تقديم الدعم بكامل نطاقه المتوقع بعد التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن تنفيذ الانتخابات.

توطيد النظام الاتحادي

28 - بناء على نتائج جلسات العمل المشتركة بين الوزارات بشأن المهام الوظيفية التي عقدتها في كانون الأول/ديسمبر 2020 وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة ووزارة الشؤون الدستورية، أطلعت بونتلاند وجوبالاند وغالمودوغ الحكومة الاتحادية على وجهات نظرها فيما يتعلق بتوزيع السلطة وتوزيع الموارد بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وإدارات المقاطعات. وكان الغرض من هذه العملية هو الاسترشاد بنتائجها في عملية المراجعة الدستور الجارية ووضع خيارات سياساتية فيما يتعلق بتخصيص المهام الوظيفية على نحو منصف بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ومن المتوقع أن تجري هيرشابيل وولاية جنوب غرب الصومال نفس العملية في الربع الثاني من عام 2021.

29 - وواصل صندوق بناء السلام مساعدة الممثل الخاص للأمين العام للصومال في المساعي الحميدة التي يبذلها، لا سيما من خلال تمويل مشروع دعم عمليات المصالحة وبناء الدولة الذي يدعم الجهود الرامية إلى تواصل الحوار البناء بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك اجتماعا القمة المعقودان في دوسمريب في شباط/فبراير ومقديشو في نيسان/أبريل 2021.

مراجعة الدستور

30 - لم يحرز أي تقدم ملموس في عملية مراجعة الدستور بسبب المأزق السياسي ونظرا لتأجيلها بناء على المرسوم الرئاسي الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى غاية دورة البرلمان التالية. غير أن وزارة الشؤون الدستورية ولجنة الرقابة واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور أعدت في آذار/مارس تقارير شاملة عن تسليم المهام موجهة للسلطة التنفيذية والبرلمان الجديدين. وتقدم هذه التقارير عرضا كاملا لجميع المشاورات التي أجريت حتى ذلك التاريخ، وتورد قائمة بالتعديلات التقنية اللازمة، وتبين المواد الدستورية التي تتطلب التعمق في النظر فيها من المنظور السياسي.

منع نشوب النزاعات وحلها

31 - في 13 شباط/فبراير، قامت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة بتيسير إبرام اتفاق أولي لوقف إطلاق النار بين فصيلتي آير وسلبان في حنانبور بمنطقة جلجدود. وفي 10 آذار/مارس، جرت محادثات بين الفصيلتين في دوسمريب لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي 12 نيسان/أبريل، عقدت الوزارة، بدعم من الأمم المتحدة، اجتماعا تنسيقيا أوليا بشأن المصالحة وتحقيق الاستقرار لتحسين تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة ومواءمة أشكال الاستجابة من أجل الحيلولة دون نشوب النزاعات وبناء سلام دائم. وعد التنسيق الفعال مع النظراء الاتحاديين والشركاء الدوليين، والوزارات في غالمودوغ، خطوة هامة في سبيل المصالحة الإقليمية.

32 - وظل النزاع قائما بين أفراد عشيرة حوادلة والإدارة المنتخبة حديثا في هيرشابيل. وخلال اجتماعات عقدت مع ممثلي عشيرة حوادلة وأصحاب المصلحة الآخرين في بلدوين في الفترة من 24 إلى 26 شباط/فبراير، دعت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة إلى تشكيل لجنة لحل الخلافات القائمة داخل العشائر وفيما بينها في منطقة هيران، ولكن الاقتراح لم يحظ بتأييد واسع. وفي سياق منفصل، عارض شيوخ عشيرة حوادلة الجهود التي تبذلها إدارة هيرشابيل لتسوية المنازعة على الأراضي بين عشيرتي حوادلة ورير أوحسن، وطعنوا في سلطة الإدارة فيما يتعلق بحل النزاع مع المنطقة الصومالية في إثيوبيا. وفي 5 أيار/مايو، وقعت اشتباكات نتيجة لنزاع على الأراضي الزراعية بين عشيرتي جيجيلي وماكاني في مناطق بلد النور وضبعان وهاركادي، في ضواحي بلدوين، سيطرت على إثرها الفرقة 27 التابعة للجيش الوطني الصومالي على تلك المناطق.

باء - المسائل الشاملة

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

33 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعوة إلى مشاركة المرأة في الانتخابات المرتقبة بحصة لا تقل عن 30 في المائة، وذلك بالعمل مع منظمات المجتمع المدني والقيادات النسائية.

34 - وفي 16 شباط/فبراير، التقى ممثلي الخاص مع 15 من ممثلات مجموعة ليد ناو (Leadnow)، وهي حركة نسائية تدعو إلى تمثيل المرأة سياسيا ومشاركتها في عمليات السلام والعمليات السياسية. وحثت القيادات النسائية الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على مواصلة الضغط على قادة الاتحاد والولايات من أجل إيجاد حل سلمي للمأزق الانتخابي وتعزيز دور المرأة وتمثيلها في العمليات السياسية.

35 - وفي 19 شباط/فبراير، أعربت أكثر من 70 امرأة من القيادات النسائية في مجموعة ليد ناو عن قلقهن إزاء أعمال العنف وعن إدانتهن لها على إثر وقوع اشتباكات عنيفة في مقديشو. وفي 24 و 26 آذار/مارس، دعت القيادات النسائية من جميع أنحاء البلد، في مؤتمرات صحفية، قادة الاتحاد والولايات إلى تسوية خلافاتهم سلميا حرصا على مصلحة البلد.

36 - وفي 8 آذار/مارس، احتفل في جميع أنحاء الصومال باليوم الدولي للمرأة تحت شعار "النساء ودورهم القيادي: تحقيق مستقبل متساو في عالم تسوده جائحة كوفيد-19". وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى

الشـــركاء الحكوميين والشـــركاء من المجتمع المدني من خلال موارد مجمعة عبأها فريق الأمم المتحدة المواضـيعي المعني بالمسـائل الجنسـانية. وشـملت الأنشـطة التي نظمت التوعية بالمسـاواة بين الجنسـين، وبالمشـاركة السـياسـية للمرأة بحصـة 30 في المائة، ودور المرأة في القيادة والسـلام والأمن، وجائحة كوفيد-19. وتم توزيع معدات الحماية الشخصية على المشردين داخليا، بمن فيهم النساء والفتيات.

تمكين الشباب

37 - سـعيا إلى تعزيز مشـاركة الشـباب في العملية الانتخابية، قامت الأمم المتحدة، بدعم من الشـركاء، بتدريب 34 من الشباب المتطلعين للعمل السياسي من أحزاب سياسية مختلفة لتعزيز قدرة المرشحين الشباب، والتغلب على الحواجز التي تعترض مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية.

38 - ومن خلال مبادرة شباب دالبيلي التي يقودها صـندوق الأمم المتحدة للسكان، شـارك 225 شـابا في دورات تدريب على ريادة الأعمال في كيسـمايو ومقديشـو، وقدمت منح لبدء المشـاريع لأربعة وعشـرين من نماذج لمشاريع تجارية. وتقدم المبادرة الدعم لأصحاب الأعمال الشباب غير المؤهلين للحصول على قروض من المؤسـسـات الائتمانية. وبالإضـافة إلى ذلك، عقدت لقاءات حوارية في مقديشـو وجوهر وكيسـمايو ودوسمريب بشأن مشاركة الشباب في صنع القرار.

39 - وفي الفترة من 14 إلى 18 شـباط/فبراير، نظم برنامج سـبل العيش المبتكرة بتوخي نهج الارتقاء (UPSHIFT) التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة تدريبا شارك فيه 50 شابا، من بينهم خمسة ينتمون إلى عشـائر من الأقليات. وتم تشـكيل عشـر مجموعات من المؤسـسـات التجارية وهي تعمل على وضـع خطط للعمل التجاري. وتقدم مبادرة UPSHIFT الدعم للأطفال المخالفين للقانون، والعائدين، والشـباب المحتمل أن يقدموا على الهجرة، وضحايا العنف الجنساني، والأطفال المرتبطين بالعناصر المسلحة.

40 - ونظمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، من خلال مبادرتها لإدارة التحولات الاجتماعية (MOST)، جلسـات تأمل في قرار مجلس الأمن 2250 (2015) بشـأن الشـباب والسـلام والأمن لأجل الباحثين الشـباب وواضـعي السـياسـات من الدول الأعضـاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتجري صـياغة وثيقة سياسـات بشـأن الشباب والسـلام والأمن في القرن الأفريقي بوصـفها وثيقة ختامية لهذا النشاط.

جيم - التنسيق الإنمائي

41 - سعيا إلى النهوض بتنفيذ الأولويات الشاملة لخطة التنمية الوطنية الصـومالية من حيث الصـلة بين نهج المسـاعدة الإنسـانية والتنمية وبناء السـلام، أنشـئت خلال الفترة المشـمولة بالتقرير لجنة توجيهية رفيعة المستوى ثلاثية الصـلة لتوفير منبر لوصـل النهج ببعضـها. وسـتعمل اللجنة مع صـانعي القرار الصـوماليين والدوليين على إحراز التقدم بشـأن المسـائل التي تتطلب دعما إضـافيا، لضـمان وضـع فرق العمل المعنية بالصلة على المدى القصير هدفا محددا بوضوح وقابلا للتحقيق.

42 - وواصـلت فرقة العمل المعنية بالبيئة، التي تتألف من وكالات الأمم المتحدة، الاجتماع شـهريا لتنسيق الإسهامات فيما يتعلق بقانون الإدارة البيئية وخطة العمل الوطنية للبيئة، ولتعزيز التنسيق الدولي في مجال البيئة. وبدأ العمل في تجريب نهج الوساطة المبتكرة في النزاعات ذات الصـلة في هيرشـابيل. وأنشـأت الأمم المتحدة في 6 أيار/مايو فريقا عاملا معنيا بالبيئة وتغير المناخ ضـمن هيكل المعونة الخاص

بالصومال، وأنشأت أيضا فرق عمل محلية معنية بالفيضانات وإدارة المياه، وذلك بالاستعانة بنهج الصلة بين السلام والتنمية. وأسهم مستشار الأمم المتحدة المعني بالبيئة في التخطيط للموقع الجديد الخاص بالمشردين، مما أدى إلى إضفاء طابع أكثر استدامة من الناحية البيئية على الموقع في لوغلو بالقرب من كيسمايو.

43 - وفي 18 آذار/مارس، وافقت فرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة للأمم المتحدة على المذكرة المفاهيمية لبرنامج جرت مواءمته مع الأولويات الخمس للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي وضعتها الحكومة الاتحادية: (أ) تسخير الإرادة السياسية والتواصل؛ (ب) تعزيز نزاهة المؤسسات الرئيسية واستقلالها وقدراتها؛ (ج) تعقب مسار المال وحماية الأموال العامة؛ (د) بناء أسس خدمة مدنية قائمة على الجدارة المهنية وشاملة للجميع؛ (هـ) تهيئة مجتمع يرفض الفساد.

44 - وفي 28 آذار/مارس، أقرت الحكومة الاتحادية، بدعم تقني ومالي من الأمم المتحدة، الاستراتيجية الوطنية للحلول الدائمة لأجل ضمان الدور القيادي للحكومة وتوفير التوجيه التنفيذي وأهداف واضحة فيما يتعلق بالحلول الدائمة لأجل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء المانحين. واتفق الفريق العامل المعني بالحلول الدائمة على أولوياته لعام 2021 التي تشمل الدعوة إلى تمديد وقف عمليات الإخلاء القسري، وربط برامج الحلول الدائمة بعمليات التنمية المحلية الشاملة.

رابعا - حقوق الإنسان والحماية

حقوق الإنسان

45 - سجلت بعثة الأمم المتحدة سقوط 260 ضحية في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير (116 قتيلا و 144 جريحا)، مقارنة بسقوط 200 قتيل و 163 جريحا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظلت حركة الشباب تتحمل لوحدها أكبر مسؤولية عن سقوط الضحايا المدنيين في الصومال، حيث تسببت في سقوط 177 ضحية (68 في المائة)، تليها في ذلك عناصر فاعلة مجهولة (33 ضحية أو 13 في المائة)، وقوات الأمن التابعة للولايات (27 ضحية أو 10 في المائة)، ومليشيات العشائر (17 ضحية أو 7 في المائة)، وبعثة الاتحاد الأفريقي (6 ضحايا أو 2 في المائة).

46 - وأقدمت حركة الشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إعدام 12 رجلا مدنيا بدعوى قيامهم بالتجسس. وفي 20 شباط/فبراير، نفذت الحركة اعتداءات على منازل ومركبات مدنية في قرى تقع في شبيلي السفلى وأضرمت النار فيها، فيما يبدو أنه انتقام من عشيرة غالجيل التي أحرقت شاحنات تجارية كانت متجهة إلى بيدواه في أوائل كانون الثاني/يناير.

47 - وقامت السلطات الصومالية باعتقال واحتجاز 49 شخصا بشكل تعسفي، منهم 18 شخصا يشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب، وتسعة من شيوخ العشائر، وتسعة سياسيين، وستة أصحاب أعمال، وخمسة صحفيين، واثنين من القادة الدينيين. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر تدخل شيوخ العشائر ومسؤولين حكوميين كبار عن الإفراج عن 52 شخصا دون توجيه تهم إليهم، من بينهم 25 فردا يدعى انتماؤهم لمليشيات العشائر، كانوا محتجزين منذ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 للاشتباه في تورطهم في قتل امرأة مدنية وطفليها وإصابة مدنية أخرى وطفل عمره خمس سنوات في مقاطعة ورشيخ في شبيلي الوسطى. وصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه 15 حكما بالإعدام عن المحاكم في بونتلاند (13 عضوا من حركة الشباب) وفي ولاية جنوب غرب الصومال (مدني وضابط شرطة). وفي 14 أبريل/نيسان، أعدمت

قوات الأمن علنا ضـــابطا في جهاز الاســـتخبارات والأمن الوطنية بعد إدانته من قبل المحكمة العســـكرية الابتدائية بقتل مدني من عشيرة حوادلة في 8 نيسان/أبريل في بلدوين.

48 - ووثقت بعثة الأمم المتحدة مقتل صـــحفي بارز في بلدة غالكعيو في بونتلاند، في 1 آذار/مارس، على يد رجلين مجهولي الهوية. وفي مقديشـــو، ادعي أن جنودا من الجيش الوطني الصـــومالي اعتدوا في 4 آذار/مارس على صحفي يعمل في الإذاعة في مقاطعة هدن وصادروا معداته. وسجلت بعثة الأمم المتحدة أيضـا اعتقال واحتجاز خمسـة صـحفيين على نحو تعسـفي، منهم ثلاثة صـحفيين اعتقلوا في بونتلاند عقب تغطيتهم لخطاب ألقاه رئيس بونتلاند في 21 شـباط/فبراير بشـأن الانتخابات الاتحادية. واعتقل الصـحفيان الآخران في مقديشـو في 25 نيسـان/أبريل بسـبب تغطيتهما للمواجهات المسـلحة بين قوات الأمن. وأطلق سـراحهم جميعا بعد ذلك دون توجيه تهم إليهم. وبالإضـافة إلى ذلك، حكم على صـحفي محتجز منذ 27 كانون الأول/ديسـمبر في بونتلاند بالسـجن لمدة ثلاثة أشـهر بتهمة التحريض العلني باسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعي، وفي 17 آذار/مارس، رفعت محكمة الاسـتئناف العسـكرية المدة إلى ثلاث سـنوات. وفي 22 آذار/مارس، أصدر رئيس بونتلاند عفوا عن الصحفي.

الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

49 - عملا بقراري مجلس الأمن 2520 (2020) و 2568 (2021) اللذين يسـندان إلى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـومال ولاية توفير الدعم لعدد إضـافي من قوات الأمن الصـومالية يبلغ 000 3 فرد، وفي إطار سـياسـة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسـان، اختتمت بعثة الأمم المتحدة عملية تقييم للمخاطر فيما يخص 000 1 ضـابط إضـافي في قوة الشـرطة الصـومالية. وفي شـباط/فبراير، أجرت البعثة أيضا تقييما للمخاطر بشأن عدد إضافي من أفراد الجيش الوطني الصومالي يبلغ 000 2 فرد. وأتاحت عمليتا تقييم المخاطر معا تحديث تقييمات المخاطر العامة والأولية التي أجريت في عامي 2016 و 2017 فيما يخص الجيش وقوة الشـرطة. وأبلغ ممثلي الخاص الحكومة الاتحادية بتدابير التخفيف من المخاطر ذات الصلة في 2 و 11 آذار/مارس، وتعمل بعثة الأمم المتحدة ومكتبها في الصومال بشكل وثيق مع الحكومة الاتحادية على تنفيذ تلك التدابير.

الأطفال في النزاعات المسلحة

50 - قامت فرقة العمل القطرية للرصـد والإبلاغ فيما يتعلق بالانتهاكات الجسـيمة المرتكبة ضـد الأطفال بالتحقق حتى 7 أيار/مايو من 460 انتهاكا جسيما بحق 449 طفلا (339 فتى و 110 فتيات)، بما في ذلك أربعة اعتداءات على مدارس، واعتداء واحد على أحد المسـتشـفيات، و 6 حالات منع وصـول المسـاعدات الإنسـانية. واختطف ما مجموعه 192 طفلا، وتم تجنيد واسـتخدام 216 طفلا، وسـقط 104 أطفال ضـحية للقتل أو التشـويه، وتعرضـت 61 فتاة للاغتصـاب أو غيره من أشكال العنف الجنسـي. ونسـب في المجموع 281 انتهاكا إلى حركة الشـباب (61 في المائة)، و 72 إلى القوات المسـلحة التابعة للاتحاد والولايات (16 في المائة)، و 77 إلى عناصـر مسلحة مجهولة الهوية (17 في المائة)، و 30 إلى مليشـيات العشـائر (7 في المائة). وخلال الفترة نفسـها، تم توثيق 14 حالة احتجاز طالت 26 فتى وفتاة واحدة والتحقق منها. ونسـبت المسـؤولية عن حالات أيضـا إلى قوة الشـرطة الصـومالية (12)، والجيش الوطني الصـومالي (5)، وشرطة غالمودوغ (4)، وقوات جوبالاند (3)، وشرطة جوبالاند (1)، وجهاز الاستخبارات والأمن الوطنية (1).

51 - وفي إطار تنفيذ الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع وحدة حماية الطفل التابعة لوزارة الدفاع، بسلسلة من أنشطة التوعية بحقوق الطفل وحماية الطفل بواسطة الإذاعة والتلفزيون في بنادر في الفترة من 7 إلى 12 شباط/فبراير، احتفالا باليوم الدولي لمكافحة استخدام الأطفال الجنود وسعيا إلى ردع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الأمن الصومالية والجماعات المسلحة.

منع العنف الجنسي والجنساني

52 - سجلت بعثة الأمم المتحدة وقوع حالات عنف جنسي متصل بالنزاع مرتكب على يد قوات الأمن. ووثقت أيضا حالة أقدمت فيها سلطات بونتلاند على عرقلة التحقيقات في قضايا العنف الجنسي والجنساني. وفي 31 آذار/مارس، ادعي أن أحد ضباط قوة شرطة بونتلاند اغتصب امرأة في بوصاصو. وفتحت شرطة بونتلاند تحقيقا ضد الجاني دون أن يعتقل.

53 - وفي حالة تشكل مثالا توضيحيا للتحديات الماثلة أمام النساء اللاتي يعملن في مجال قضايا حماية المرأة ومنع العنف الجنسي، تعرضت رئيسة وحدة مكافحة العنف الجنسي والجنساني وحماية الطفل في غاروي في 23 آذار/مارس للاعتداء الجسدي والضرب على أيدي أربعة من ضباط الشرطة، بمن فيهم قائد مركز الشرطة الرئيسي في غاروي. وكانت الضابطة تستعرض حالات العنف الجنسي المسجلة في مركز الشرطة، فاتهمها القائد، وفقا للتقارير، بالتدخل في مسائل من غير اختصاصها. وتعرض ضابط شرطة للاعتداء لمحاولته مساعدتها. وألقي القبض على الجناة المزعومين وأطلق سراحهم في اليوم نفسه، وأوقف التحقيق في الحادث. وأفيد أيضا بأن مفوض الشرطة لمنطقة نوغال منع الضابطة المعنية من مواصلة التحقيق في حالات الاغتصاب وحظر عليها زيارة مراكز الشرطة في غاروي.

54 - وفي قضية ذات صلة، احتجزت صحفية في 24 آذار/مارس في مركز الشرطة الرئيسي في غاروي بناء على أوامر من مفوض الشرطة لمنطقة نوغال بعد أن قامت بمتابعة الحادث المشار إليه في الفقرة 53 ونشرت تعليقا على وسائل التواصل الاجتماعي انتقدت فيه طريقة معالجة قوة شرطة بونتلاند لقضايا الاغتصاب في غاروي. وقد أطلق سراحها دون توجيه اتهامات إليها في اليوم نفسه عقب تدخل من مكتب بونتلاند للدفاع عن حقوق الإنسان ووسائط الإعلام في بونتلاند.

55 - وفي 21 آذار/مارس، أعدم الجيش الوطني الصومالي أحد جنوده رميا بالرصاص في بلد حاوه بمنطقة جيدو، بعد أن أدانته المحكمة العسكرية باغتصاب وقتل فتاة تبلغ من العمر 17 عاما في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

خامسا - الحالة الإنسانية

56 - ساهمت الأحوال الجوية المتقلبة، وعدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن الغذائي في تدهور الحالة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي شباط/فبراير، أبلغ عن حالات نقص في المياه وظروف شبيهة بالجفاف في مواقع محددة في ”صوماليلاند“ وبونتلاند وغالمودوغ وهيرشابيل وجوبالاند. وفي 25 نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة الاتحادية، بالتشاور مع الأمم المتحدة، عن حالة الجفاف. ويعاني البلد حاليا في أكثر من 80 في المائة من أنحائه من ظروف جفاف معتدل إلى شديد. وفي حين بدأت أمطار موسم غو في أجزاء من البلد، تشير التوقعات إلى هطول أمطار دون المستوى العادي. ونزح أكثر من 116 000 شخص بسبب النقص الحاد في المياه وظروف الجفاف منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020.

57 – وعبأت نائبة الممثل الخاص للأمين العام إلى جانب منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية 13,3 مليون دولار من صندوق المساعدة الإنسانية للصومال وما يصل إلى 27 مليون دولار من فئتين من مخصصات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لتيسير جهود الاستجابة السريعة وتفعيل إطار العمل الاستباقي لأجل أكثر السكان تضررا من أزمة نقص المياه في جميع المناطق الرئيسية. وظلت سبل وصول المساعدة الإنسانية تعترضها التحديات، لا سيما في مواقع رئيسية مثل عيل واق بجوبالاند، حيث يعاني السكان أشد المعاناة بسبب نقص المياه.

58 – واشتد ضعف السكان المعرضين بالفعل للخطر نتيجة للظروف المناخية وعدم الاستقرار السياسي على حد سواء. وتشير التقييمات التي أجريت في المناطق المتضررة من نقص المياه إلى تزايد خطر تعرض النساء والأطفال لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف الجنسي والتحرش والاعتداء لما يواجه من صعوبات للوصول إلى مصادر المياه ولضعف الحماية المتوفرة. وأدى عدم الاستقرار السياسي إلى تفاقم الشواغل المتعلقة بالحماية. فقد أدت النزاعات وأعمال العنف التي وقعت مؤخرا إلى تشريد 000 250 شخص في بنادر وبردالي وبدوين، من بينهم 000 200 شخص شردوا في المناطق المحيطة بمقديشو منذ 15 نيسان/أبريل. ويضاف هذا العدد إلى حوالي 000 61 شخص شردوا حديثا في شباط/فبراير وآذار/مارس بسبب النزاع وانعدام الأمن.

59 – ومن المتوقع أن تستمر أنماط الأحوال الجوية السيئة بسبب الظروف الناشئة عن ظاهرة النينيا وموسم الأمطار الثاني على التوالي الذي تسجل فيه أمطار دون المتوسط، مع توقع هطول أمطار دون المتوسط خلال موسم الأمطار غو في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه. وعمت على نطاق واسع أكثر فأكثر مظاهر أزمة أمن غذائي (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، من المتوقع أن تستمر حتى أيلول/سبتمبر 2021. وسيتفاقم أثر الجفاف على سبل العيش بسبب استمرار غزو الجراد الصحراوي، الذي يتوقع أن يستمر انتشاره بعد ورود تقارير عن تكاثر أسراب يافعة حديثة النشوء في الأجزاء الشمالية من البلد. وواصلت الأفرقة الجوية والأرضية عمليات مكافحة الجراد في الربع الأول من العام، حيث بلغت مساحة مجموع المناطق المعالجة في الصومال منذ عام 2020 إلى 419 209 هكتارا.

60 – وبدون استمرار المساعدة الإنسانية، يتوقع أن يواجه ما يقدر بنحو 2,7 مليون شخص خطر أزمة أو حالة طوارئ نتيجة انعدام الأمن الغذائي بحلول منتصف حزيران/يونيه، بمن فيهم حوالي 000 839 طفل دون سن الخامسة من المرجح أن يعانوا من سوء التغذية الحاد.

61 – وارتفع عدد الإصابات المؤكدة بكوفيد-19 في الربع الأول من عام 2021. ومن 16 آذار/مارس 2020 إلى 7 أيار/مايو 2021، سجلت 504 11 إصابات مؤكدة في الصومال، نجمت عنها 537 حالة وفاة. وفي 15 آذار/مارس، تلقى البلد أول دفعة من 000 300 جرعة من لقاح أسترازينيكا في إطار برنامج إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، ويجري الشروع في حملة التلقيح في جميع أنحاء البلد بهدف تلقيح 20 في المائة من السكان (3,5 ملايين نسمة). وحتى 29 نيسان/أبريل، تم تلقيح 700 121 شخص. وثمة حاجة ماسة إلى موارد إضافية لتلقيح بقية السكان.

62 – وأعلن عن خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام 2021 في 15 شباط/فبراير بالدعوة إلى توفير 1,09 بليون دولار لتلبية احتياجات 5,9 ملايين شخص. وعلى الرغم من الاحتياجات المتزايدة، فإن مستويات التمويل منخفضة بشكل مثير للقلق. فحتى 6 أيار/مايو، لم تكن تبلغ سوى 207,6 ملايين دولار

(19 في المائة من مجموع الاحتياجات). ويلزم على وجه الاستعجال توفير تمويل مناسب التوقيت ومتناسب للتصدي للصدمات التي تواجه الصومال.

سادسا - النهج الشامل للأمن

ألف - تنفيذ الخطة الانتقالية

63 - على إثر صدور الخطة الانتقالية الصومالية في شباط/فبراير 2021، شرع الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، في وضع خطة لتحقيق الأهداف العملياتية للخطة.

64 - وفي شباط/فبراير، طلبت وزارة الدفاع إجراء استعراض للأولويات فيما يتعلق بإغلاق القواعد الأمامية للعمليات. وتمشيا مع الخطة الانتقالية ومع إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي، قام قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي ورئيس قوة الدفاع في الجيش الوطني الصومالي بزيارة مشتركة للقطاعات في آذار/مارس لتنسيق عملية تسليم قواعد أمامية تابعة للبعثة محددة سلفا. ومن بين سبع قواعد، أغلقت قاعدة واحدة وسلمت أخرى إلى قوات الأمن الصومالية: أغلقت قاعدة مشعلاي في 24 كانون الثاني/يناير وسلمت قاعدة أفغوي بنجاح إلى الجيش في 24 آذار/مارس. وتم التوصل أيضا في اجتماع مشترك عقد في 14 و 15 نيسان/أبريل إلى اتفاق مشترك بين رئيس قوة الدفاع وبعثة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة تشكيل القوات في المستقبل.

65 - وعلى إثر صدور قرار مجلس الأمن 2568 (2021)، أبلغت الحكومة الاتحادية رئيس مجلس الأمن برسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل أنها أقرت بالفعل الخطة الانتقالية في اجتماع للجنة الأمن والعدل برئاسة رئيس الوزراء في 1 كانون الأول/ديسمبر.

باء - العمليات

66 - بدأ التخطيط الأولي لعمليات تأمين طرق الإمداد الرئيسية في إطار عملية بادبادو، ومن المتوقع أن يشكل ذلك جزءا رئيسيا من المحادثات المتعلقة بالخطة الانتقالية في المستقبل. وتواصلت العمليات العسكرية في شبيلي السفلى لتعزيز المكاسب وإرساء الأسس للعمليات في المستقبل. غير أن التقدم المحدود في تشكيل القوات وتوفير الموارد يمكن أن يتسبب في تأخر بلوغ الأهداف في عام 2021.

67 - وشهدت العملية المقررة لنشر 525 من الأفراد المدربين من وحدة درويش التابعة للشرطة الاتحادية لدعم عملية بادبادو تأخيرا لأسباب تقنية. وقد أثر ذلك على عملية التبرع بالمعدات والمركبات من قبل الاتحاد الأوروبي. وإزاء ذلك، أوقف برنامج الشرطة المشترك الدعم إلى حين يتم نشر أفراد وحدة درويش المدربين.

68 - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية في مجال التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من خلال توفير 7 تقارير لتحليل المخاطر، ودراستين عن نقاط الضعف في طرق الإمداد، وتقرير واحد بشأن التوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

69 - ولكبح انتشار كوفيد-19 في قطاع العدالة، أوقف رئيس القضاة في الحكومة الاتحادية في 4 آذار/مارس جميع الدعاوى المدنية في المحاكم وزيارات السجون حتى إشعار آخر.

جيم - بناء القدرات المؤسسية

70 - في 10 شباط/فبراير، اختتم فيلق الاحتجاز في "صوماليلاند" برنامجا تدريبيا في مجال إدارة السجون لمدة أربعة أسابيع شارك فيه 15 ضابطا (13 رجلا وامرأتان). وفي 12 شباط/فبراير، أقرت اللجنة التوجيهية لبرنامج العدالة المشتركة المؤلفة من الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وهولندا خطة العمل للفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2021 التي تركز على تقديم الخدمات، بما في ذلك دعم المحاكم المتنقلة، والمساعدة القانونية، والمراكز المعنية بالأشكال البديلة لتسوية المنازعات.

71 - وفي 23 آذار/مارس، عقد اجتماع على المستوى التقني للفريق العامل المعني بعنصر سيادة القانون 2 (ج) من النهج الشامل للأمن، بقيادة المدير العام لوزارة العدل الاتحادية، وبرئاسة مشتركة للاتحاد الأوروبي وهولندا. وركزت المناقشات على وضع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل. وتجري وزارة العدل مشاورات مع المحكمة الاتحادية العليا ومكتب المدعي العام الاتحادي والولايات الأعضاء في الاتحاد لوضع الخطة الاستراتيجية في صيغتها النهائية بحلول أيار/مايو 2021. وأنشئت أفرقة عمل فرعية تقنية معنية بمجالات منها الأشكال البديلة لتسوية المنازعات والمؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل.

72 - ودعمت بعثة الأمم المتحدة مكتب مبعوث الرئيس الخاص لشؤون القرن الأفريقي والبحر الأحمر وخليج عدن من أجل إعادة تنشيط اللجنة الوطنية للتنسيق البحري في سبيل الارتقاء بأهداف الإدارة البحرية والاقتصاد الأزرق، ونظمت تدريبا في مجال الاتفاقيات البحرية الدولية إلى جانب شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في مكتب الشؤون القانونية في الفترة من 19 إلى 28 نيسان/أبريل.

73 - وفي 31 آذار/مارس، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الشرطة المشترك على تخفيض بنسبة 20 في المائة في المنح الممولة من قبل البرنامج المشترك المخصصة لضباط شرطة الولايات الأعضاء في الاتحاد المجهزين بالمعدات والمنتشرين، وعلى تخفيض بنسبة 50 في المائة في المنح المخصصة لأفراد شرطة الولايات الأعضاء في الاتحاد الذين تم توظيفهم وتدريبهم ولم يتم بعد تجهيزهم بالمعدات ونشرهم. وستسري التخفيضات اعتبارا من 1 تموز/يوليه. وتمت أيضا الموافقة على طلب غالمودوغ المنقح بتدريب 700 من أفراد شرطة ولاية غالمودوغ للمساعدة في إعادة تشكيلها.

74 - وأيد مجلس التطوير المهني للشرطة في إطار العنصر 2 (ب) من النهج الشامل للأمن، الذي يشارك فيه ممثلون عن قوة الشرطة الصومالية ودوائر الشرطة في الولايات الأعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليون، صياغة سياسة لتدريب الشرطة الصومالية ستحدد المزيد من فرص تدريب الشرطة في مقديشو والولايات الأعضاء في الاتحاد.

75 - وأجرت بعثة الأمم المتحدة لقاءات مع مكتب رئيس الوزراء لمناقشة مشاركة المرأة في قطاع الأمن من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الصومال. وأقرت الحكومة الاتحادية بأهمية هذه الأولوية ووافقت على إطلاق مبادرة مشتركة بين الوزارات في هذا الصدد.

76 - وسيختتم البرنامج المشترك لإدارة قطاع الأمن في 30 حزيران/يونيه. وتعمل الأمم المتحدة حاليا على وضع أسس برنامج جديد لدعم الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن الأمن والإشراف المدني على النموذج الأمني الاتحادي.

دال – أنشطة الدعم

77 – واصلت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، إلى جانب نظرائها في الولايات الأعضاء في الاتحاد، تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار فيما يتصل بعملية بادبادو في شبيلي السفلى. وعلاوة على ذلك، تم في إطار مبادرات الإنعاش والمصالحة المجتمعية في المنطقة، بدعم من شركاء دوليين، تركيب مصابيح تعمل بالطاقة الشمسية في شوارع جانالة، وإصلاح الطريق الرابطة بين جانالة وبوفو، وإجراء إصلاحات لمنشآت مكافحة الفيضانات تحسبا لأمطار موسم غو، وتنظيم أنشطة رياضية لشباب المنطقة، واستكمال تشييد مركز شرطة وعيادة في أوطيغلي.

78 – وعقد اجتماع تنسيقي في 22 آذار/مارس بشأن العنصر 4 من النهج الشامل للأمن. وتم تعديل الإطار المرجعي لهذا العنصر ليعكس طبيعة هيكل المعونة الجديد الذي اعتمد خلال منتدى الشراكة الصومالي في كانون الأول/ديسمبر 2020. وقدمت وحدة التنسيق المعنية بمنع ومكافحة التطرف العنيف التابعة لمكتب رئيس الوزراء خطة من ست خطوات لتنقيح الاستراتيجية الوطنية للحوار والتسامح المقرر إنجازه في عام 2021. وأعلن الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف أنه تم تخصيص أول منحة بقيمة مليوني دولار للقدرة على تكيف المجتمعات المحلية في جيدو.

79 – وعملت بعثة الأمم المتحدة مع الشركاء الدوليين على أن تظل خدمات مراكز تأهيل مقاتلي حركة الشباب السابقين الذين لا يشكلون خطرا كبيرا خدمات مجانية ومتاحة للمستفيدين المحتملين. وحتى 6 أيار/مايو، كانت هذه المراكز تضم مستفيدين يبلغ عددهم 361 من الرجال و 203 من النساء. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير، تم تأهيل 42 رجلا و 69 امرأة وأعيد إدماجهم في مجتمعات مضيفة.

80 – ونظمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 204 2 دورات حضورية للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لأجل 042 2 امرأة و 735 1 رجلا و 592 2 فتاة و 068 2 فتى ممن هم أشد عرضة لخطر الذخائر المتفجرة في جميع أنحاء الصومال (باستثناء جوبا الوسطى). ونظمت هذه الدورات عن بعد كذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها باستخدام 215 1 جهازا يعمل بالطاقة الشمسية تضم رسائل صوتية مسجلة تنبه إلى تلك المخاطر.

سابعا – المساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية

ألف – دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

81 – في شباط/فبراير، تم تمديد طلب التوريد الخاص بنشر ثلاث طائرات هليكوبتر عسكرية كينية لمدة سنة أخرى، حتى 14 كانون الأول/ديسمبر 2021. وللأسف، أصيبت طائرة هليكوبتر تابعة لوحدة الطيران العسكري الأوغندية بأضرار بالغة في 5 شباط/فبراير إثر حادث أسفر عن إصابة عدة أفراد من طاقمها. وما زالت التحقيقات جارية في الحادث، وأوغندا في صدد استبدال الطائرة.

82 – وطلبت بعثة الاتحاد الأفريقي إعادة ثمانية أصناف كبيرة الحجم من المعدات المملوكة للوحدات الخاصة بوحدة الشرطة المشكلة الغانية التي لم يكن بالإمكان نقلها من مقديشو إلى بيدواه. ومن المتوقع أن

تتم إعادتها بحلول نهاية حزيران/يونيه. ووفر مكتب الأمم المتحدة معدات بديلة مناسبة مستمدة من أسطوله لتمكين الوحدة من العمل بفعالية.

83 - ويتواصل تنفيذ برنامج الحفاظ على الصحة في القواعد الأمامية للعمليات في معظم القطاعات، غير أنه شهد تأخيرا بسبب الأضرار اللاحقة بالطرق والقيود المفروضة نتيجة كوفيد-19. وقد سلم مكتب الأمم المتحدة ست ناقلات أفراد مدرعة لكل من القطاعات 1 و 5 و 6 من شحنة تضم 30 ناقلة وصلت لأجل الوحدات التمكينية للبعثة. وقدم المكتب أيضا الدعم في تشييد قاعدة أمامية للعمليات لجنود جيبوتي البالغ عددهم 100 جندي المنتشرين في دوسمريب.

84 - ودعم المكتب عمليات تناوب قوات قوامها 941 1 جنديا كينيا في الفترة من 16 شباط/فبراير إلى 4 آذار/مارس، و 428 2 جنديا أوغنديا في الفترة من 24 آذار/مارس إلى 17 نيسان/أبريل، و 160 من أفراد وحدة الشرطة المشكلة النيجيرية في 17 نيسان/أبريل.

85 - وأحرز المكتب تقدما في مبادراته البيئية، حيث قام في جملة أمور أخرى بتركيب 511 جهاز توقيت لمكيفات الهواء، و 364 جهازا لاستشعار الحركة، و 691 4 مصباحا من نوع الصمام الثنائي الباعث للضوء، وضبط تشغيل 14 محطة لتوليد الطاقة بشكل متزامن، وأقام نظما لإعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة في جميع مراكز القطاعات من أجل ري النباتات والمروج وتنظيف المركبات. وفي آذار/مارس، أنشأت بعثة الأمم المتحدة مستنبتا لشتلات الأشجار في مطار آدم عدي الدولي، وستعمم هذه الشتلات على جميع مراكز القطاعات لغرسها من قبل موظفي الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي والمجتمعات المحلية. ويجري تنفيذ مشروع لإعادة التشجير في بيدواه، بدأ في شباط/فبراير، من خلال إسقاط كرات البذور باستخدام طائرة بدون طيار. وحتى 30 نيسان/أبريل، بلغ رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي 2,9 مليون دولار، وهو مبلغ يكفي لدعم تزويد البعثة بخبراء استشاريين وموظفي الرعاية الطبية لمدة 12 شهرا.

86 - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة، دعم العمليات الأمنية وجهود تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي، وذلك بتقديم المشورة بشأن التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتوفير التحليل والتدريب والتوجيه فيما يتعلق باستخدام المعدات المتخصصة، وكلاب الكشف عن المتفجرات، والاتصال المجتمعي، وأفرقة إزالة الذخائر المتفجرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الدائرة بتدريب 207 1 من الأفراد النظاميين التابعين للبعثة وشرطة الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرتهم على كشف مواقع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتدميرها، وعلى العمل بأمان في ظل التهديدات، ولا سيما على امتداد طرق الإمداد الرئيسية. وأسهمت الدائرة في سلامة وأمن البنى التحتية الاستراتيجية من خلال نشر 26 من أفرقة كلاب كشف المتفجرات تضم 52 من كلاب كشف المتفجرات لإجراء عمليات التفتيش لـ 374 23 قطعة من الأمتعة، و 428 67 مركبة، و 130 مبنى، و 300 34 متر مربع من المساحات المشيّدة، و 020 378 7 مترا مربعا من المناطق المفتوحة في جميع القطاعات.

باء - الدعم المقدم لعمليات قوات الأمن الصومالية

87 - في آذار/مارس، شرع مكتب الأمم المتحدة في تقديم الدعم اللوجستي إلى 000 3 فرد من قوات الأمن الصومالية الإضافية حسبما أذن به قرار مجلس الأمن 2520 (2020). والتقت رئيسة مكتب الأمم المتحدة مع مفوض قوة الشرطة الصومالية، وقائد الجيش الوطني الصومالي، والمدير العام لوزارة الدفاع،

وكبير مستشاري الأمن في مكتب رئيس الوزراء، وسفيرة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الصومال لمناقشة ترتيبات الدعم وتدابير المساءلة المرتبطة بها، بما في ذلك تنفيذ تدابير التخفيف المتصلة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، فيما يخص أفراد قوات الأمن الصومالية الإضافيين المقدم لهم الدعم البالغ عددهم 000 3 فرد. ولا تزال مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية لتقديم الدعم اللوجستي لقوات الأمن الصومالية في انتظار موافقة الحكومة.

88 - وفي 30 نيسان/أبريل، كان رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المخصص لدعم قوات الأمن الصومالية في حدود 2,7 مليون دولار، وهو مبلغ يكفي لتغطية الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة حتى حزيران/يونيه 2021. وسعيا إلى تجديد موارد الصندوق الاستئماني، شارك ممثلي الخاص، ورئيسة مكتب الأمم المتحدة، وكبير مستشاري الأمن في مكتب رئيس الوزراء في رئاسة إحاطة إعلامية مقدمة للمجتمع الدولي في 2 آذار/مارس. وأعقب هذه المساعي توجيه نداء آخر من وكيل الأمين العام للدعم العملياتي إلى الدول الأعضاء في نيويورك في 23 آذار/مارس.

89 - وأكملت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من مكتب الأمم المتحدة، تدريب 5 أفرقة تابعة للجيش الوطني الصومالي (45 فردا) منتشرة في شبيلي السفلى في مجال التخفيف من تهديدات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وبدأت تدريبا مماثلا لأجل 11 فريقا إضافيا من أفرقة الجيش (99 فردا)، مما يعزز قدرة قوات الأمن الصومالية على تولي مسؤوليات الأمن، تمشيا مع الخطة الانتقالية.

ثامنا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

90 - لا يزال لكيانات الأمم المتحدة وجود في بيدواه، وبلدوين، وبربرة، وبوصاصو، ودوبلي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وحتى 5 أيار/مايو، كان هناك 388 موظفا دوليا و 299 1 موظفا وطنيا منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

91 - وتواصل الأمم المتحدة في الصومال تنفيذ استراتيجية الاستجابة التي اعتمدتها فيما يخص كوفيد-19، بما في ذلك تقديم الدعم لموظفي الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي وعملياتهما من خلال الخطة المحلية لتعميم اللقاحات. وقد بدأ تلقيح الأشخاص ممن هم معرضون لخطر كبير. وشكلت قدرة طبية كافية لدعم أكثر من 000 25 من الأفراد المعرضين للخطر، ويشمل هذا العدد أفراد الأمم المتحدة والمتعاقدين الخارجيين معها في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي.

تاسعا - ملاحظات

92 - يشكل المنعطف الذي أخذته الأحداث مؤخرا في الصومال مصدر قلق بالغ. وعلى الرغم من تنظيم عدة جولات من المشاورات بين طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة، لم يتفق قادة الصومال على طرائق تنفيذ الاتفاق الانتخابي المبرم في 17 أيلول/سبتمبر. ونتيجة لذلك، تدهورت الحالة الأمنية في مقديشو بسرعة وظهرت تصدعات في بنيان قوات الأمن الصومالية.

93 - وقد أحدث الإجراء الذي اتخذ في مجلس الشعب في 12 نيسان/أبريل صدعا جديدا وهدد بتفاقم الانقسام السياسي ونشوء حالة من عدم الاستقرار في البلد. ومن المؤسف أن هذا الإجراء اتخذ خلافا لمواقف واضحة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والعديد

من شركاء الصومال الثنائيين، وهي جهات ما فتئت تحذر من اتخاذ إجراء انفرادي وتشدد على ضرورة الحوار للتوصل إلى اتفاق قائم على توافق الآراء. غير أن تراجع مجلس الشعب في 1 أيار/مايو عن قراره السابق وقيامه بإعادة العمل باتفاق 17 أيلول/سبتمبر، بناء على طلب من السيد فارماجو، أمر يبعث على التشجيع.

94 - ولا يزال اتفاق 17 أيلول/سبتمبر حتى الآن الأساس الذي يمكن أن ينبني عليه توافق آراء أصحاب المصلحة، وأنجع السبل المفضية لإجراء انتخابات ذات مصداقية في حينها. ولذلك، فمن الضروري أن يبرهن قادة الصومال على روح القيادة بوضع مصالح البلد فوق مصالحهم الخاصة وأن يباشروا الحوار مجددا على وجه السرعة من أجل تحقيق توافق الآراء اللازم لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء دون مزيد من التأخير، استنادا إلى الاتفاق الانتخابي المبرم في 17 أيلول/سبتمبر والتوصيات الصادرة في 16 شباط/فبراير عن اللجنة التقنية في بيدواه. وأكرر أيضا التأكيد على أن التهديد بالعنف أو استخدامه أمر غير مقبول، وأحث جميع الأطراف الفاعلة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق تمثيل المرأة في العملية الانتخابية بحصة لا تقل عن 30 في المائة.

95 - والأزمة السياسية الراهنة تصرف الانتباه عن أولويات التنمية والمساعدة الإنسانية وسيادة القانون والأمن في الصومال وتحول الموارد بعيدا عنها، وتهدد بشدة بضياع المكاسب التي تحققت على مدى العقد الماضي. والتعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، إلى جانب إجراء انتخابات متفق عليها في أقرب وقت ممكن، أمر أهميته حاسمة في مواصلة الاضطلاع بالمهام الملحة العديدة اللازمة لبناء سلام مستدام في الصومال. ويظل الحوار وتوافق الآراء الموسع أمرا محتوما والطريق الناجع الوحيد الممكن المضي قدما فيه للتغلب على التحديات التي تواجه البلد.

96 - ولا تزال اعتداءات حركة الشباب المتكررة والمنهجية ضد المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن وبعثة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي تشكل مدعاة لعظيم القلق. فقد أبدت حركة الشباب قدرتها وعزمها المستمرين على استغلال أي مأزق سياسي لتكثيف اعتداءاتها. وإنني أدين بشدة هذه الاعتداءات وأتقدم بخالص التعازي إلى أسر الضحايا. ويساورني قلق بالغ إزاء الضحايا في صفوف المدنيين، وأناشد الحكومة الاتحادية أن تكثف جهودها لحماية المدنيين ومحاسبة الجناة.

97 - ولا يزال العدد المرتفع لحالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، الذي يستهدف الفتيات بشكل غير متناسب، مثيرا للقلق. ومن المهم أن تتخذ الحكومة الاتحادية خطوات لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني عن طريق سن مشروع القانون الأصلي المتعلق بالجرائم الجنسية لعام 2018 ومحاسبة مرتكبي العنف الجنسي. ومن المهم أيضا أن تدعم سلطات "صوماليلاند" قانون مكافحة الاغتصاب والجرائم الجنسية لعام 2018، وأن تعرض عن مشروع القانون الرجعي المتعلق بالاغتصاب والزنا وغيرهما من الجرائم الجنسية لعام 2020، الذي يتعارض مع المعايير الإقليمية والدولية الثابتة في مجال حقوق الإنسان.

98 - وفيما يتعلق بإنهاء الإفلات من العقاب، يرحب بالجهود المبذولة لإصلاح سلك القضاء وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد. وتخصيص موارد مالية كافية لسلك القضاء أمر أساسي للدفع قدما بهذه العمليات. ومن الأهمية بمكان أن تعزز الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد استقلال القضاء وتوفر له الحماية لزيادة ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية.

99 - وأثني على تصدي السلطات الصومالية والعاملين في مجال الرعاية الصحية المستمر لجائحة كوفيد-19 على صعيدي الاتحاد والولايات. وسيكون الصومال في المستقبل في حاجة إلى الدعم القوي

والمستمر من المجتمع الدولي للتغلب على الجائحة، بما في ذلك من أجل تلقيح مواطنيه. وأود أن أشكر جميع الشركاء المعنيين بمبادرة إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي على دعمهم المقدم لبدء عملية التلقيح في الصومال، وأناشد الشركاء الدوليين لكي يعملوا من أجل التبرع بالمزيد من اللقاحات لضمان توفير إمدادات كافية منها لحملة التلقيح في البلد.

100 - ومن دواعي القلق البالغ، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أن معظم أنحاء البلد تواجه نقصا حادا في المياه، حيث تواجه أكثر من 50 مقاطعة ظروف جفاف معتدل إلى شديد. وتشير التوقعات إلى أن موسم أمطار غو الممتد من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه سيكون الموسم الثاني على التوالي الذي يشهد سقوط أمطار دون المتوسط، في حين لا يتجاوز مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال حاليا 19 في المائة. وإذ أضع في الاعتبار الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة في ظل الركود المرتبط بالجائحة، فإنني أدعو الشركاء الدوليين إلى توفير التمويل اللازم لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة ومنع تدهور الحالة الإنسانية أكثر مما هي عليه في الصومال.

101 - وتنقيح الخطة الانتقالية الصومالية الذي تم مؤخرا، في وقت يتوخى فيه الصومال الاضطلاع بدور رائد في توفير الأمن، هو تطور جدير بالترحيب. فمن الأهمية بمكان أن تضاعف الحكومة الاتحادية جهودها لوضع طرائق مستدامة يمكن التنبؤ بها لتوفير قدرات قوات الأمن الصومالية والقدرات المدنية، التي تعد حاسمة الأهمية لنجاح التنفيذ. ويشكل تسريع العمليات المتصلة بالانتقال وإدماج القوات الراهنة في الجيش الوطني الصومالي ودوائر الشرطة في الولايات عنصرين أساسيين للحفاظ على المكاسب الحالية وإحراز مزيد من التقدم في إطار هيكل الأمن الوطني نحو تحقيق الأهداف المبينة في الخطة الانتقالية.

102 - والدعم السخي المقدم لصندوقي الأمم المتحدة الاستئمانيين لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية من قبل جميع المانحين دعم جدير بالترحيب. غير أن نضوب موارد الصندوق الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية المرتقب في نهاية أيار/مايو يشكل مصدرا للقلق. حيث سيؤثر ذلك تأثيرا شديدا على الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة للقوات الصومالية وسيخل بتنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية. ومع الاعتراف بأن المأزق السياسي الحالي يبعث على قلق كبير لدى الجهات المانحة للبلد ولشركائه، من الضروري أن تواصل الدول الأعضاء دعمها للصندوق الاستئماني لضمان التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية.

103 - والإعلانات الأخيرة الصادرة عن الصومال وكينيا بشأن مساعي استئناف العلاقات الدبلوماسية، بتيسير من قطر، تطور يبعث على التشجيع. وآمل أن تؤدي هذه الإعلانات إلى استئناف العلاقات الودية بين كينيا والصومال بشكل كامل، وهي علاقات ذات أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار والتعاون في المنطقة.

104 - وأود أن أعرب عن خالص امتناني لكل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين على دعمهم الموصول والمنسق وعلى التزامهم بالعمل في الصومال. ومن المهم أيضا الإشادة بشجاعة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي والشرطة الصومالية. فتضحياتهم في سبيل حماية الشعب الصومالي ودعم البلاد في طريقها نحو السلام والاستقرار والازدهار لن يطالها النسيان.

105 - وأود في الختام الإعراب عن تقديري البالغ لممثلي الخاص، جيمس سوان، ولموظفي الأمم المتحدة في الصومال على تفانيهم الثابت في تنفيذ ولاية المنظمة في الصومال في ظروف جد صعبة.



Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section